الأفعال المتخلفة في النحو بين القدماء والمحدثين

د. أحمد حسن العروسي
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية . كلية اللغات . جامعة صنعاء

ملخص البحث:

هذا البحث يلقي الضوء على أسماء الأفعال، ويبين حقيقتها وأنواعها وخصائصها، وموقعها في أقسام الكلام العربي، ويقدم إجابات على تساؤلات مهمة تتعلق بهذا المصطلح، أبرزها: ما الاعتبارات التي في ضوئها صنف البصريون والكوفيون أسماء الأفعال؟ وما الإشكال الذي نتج عن ذلك التصنيف لدى الفريقين؟ وما الأسباب التي جعلت النحاة يتبعون البصريين في تصنيفها، وما أسباب استمرار العمل بمذهبهم إلى اليوم؟

ويهدف هذا البحث إلى تكوين فهم جديد لأسماء الأفعال، والكشف عن وجاهة مذهب الكوفيين في اعتبارها أفعالاً، وإثبات أنها ليست أسماء، بل هي أفعال حقيقية، لكنها اختلفت أو تخلفت عن بقية الأفعال في بعض السمات والعلامات الشكلية، كالجمود وعدم التصرف وعدم الاتصال باللواحق، مع احتفاظها بأهم خصائص الأفعال المتطورة وهي الدلالة على الحدث والزمان، ورفع الفاعل ونصب المفعول. كما يهدف البحث أيضاً إلى بيان مفهوم الخالفة ومصطلح الأفعال المتخلفة، والاعتبارات التي بموجبها سميت أفعالاً متخلفة.

الكلمات المفتاحية: الأفعال المتخلفة–أسماء الأفعال–مصطلح الخالفة–متخلفة–اعتبارها أفعالاً–ليست أسماء–أفعال حقيقية–تخلفت–متخلفة–الجمود–عدم التصرف–اللواحق–الأفعال المتطورة–الدلالة على الحدث والزمان.

Irregular (Motakhallifa) Verbs in Arabic Grammar

Between the ancients and the modernists

Abstract:

This research sheds light on verb-nouns and illustrates what they are, their types, characteristics, and which part of Arabic speech they fall into. It provides answers to significant questions related to this term, the most prominent of which are: What are the considerations based on which Albesrien [Basrainas] and Alkofiin [Kufanians] deemed these verbs to be verb-nouns? What issue resulted from that classification amongst the two teams? And, what are the reasons that made grammarians follow Albesrien in their classification, and the reasons for adapting their opinion until now?

This research also aims to form an accurate understanding of verb-nouns and reveal the validity of Alkofiin's school which considers them verbs, and to prove that they are not nouns but genuinely verbs. However, they differed from or lagged behind the rest of verbs in some structures and formalities such as rigidity, being morphemes and lack of linkage with suffixes, while retaining the most important characteristics of advanced verbs, which are indication of event and time and making the subject Marfua and the object Mansoob. Moreover, the research aims to explain the concept of Alkhalifa [lagged behind] and the term of Alafaal Almutakhallifa [irregular verbs], as well as the considerations based on which these verbs called Mutakhallifa [irregular].

Key words: ***Alafaal Almutakhallifa [irregular verbs] - verb-nouns - Alkhalifa [lagged behind] term - Motakhallifa [irregular] - they are deemed verbs - genuine verbs - lagged behind - morphemes - suffixes - advanced verbs - indication of event and time.***

المقدمة

يقتضي البحث في اللغة عامة وفي الدرس النحوي خاصة أن يسبقه إلمامٌ تامٌ بالمفاهيم اللغوية والنحوية الأساسية، كمفاهيم: اللغة والقول والكلام والاسم والفعل والحرف، وغيرها من المفاهيم التي يجب على الباحث معرفتها والإحاطة بمضامينها، لينطلق من خلالها في دراسة القضايا اللغوية والنحوية وتناول مسائلها التفصيلية.

وقد أدرك النحاة القدماء أهمية المفاهيم والمصطلحات اللغوية والنحوية، وحاجة الدارسين والباحثين لمعرفتها وفهمها؛ فاستفتحوا بها مصنفاتهم، وتناولوها بالتعريف والتحديد والشرح، وكانت أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف) أكثر المفاهيم اللغوية والنحوية اهتماماً وتناولاً من قبل النحاة، وأكثرها استشكالاً في تعاريفها وضبط حدودها وتصنيف ألفاظها، وذلك لأسباب وعوامل كثيرة، أبرزها: كثرة المفردات اللغوية وتنوع مبانيها الصرفية، واستعصاء بعضها على الانضواء في إطار قسم معين من أقسام الكلام، وعدم تمثل بعضها للتعريف الموضوع لكل قسم، ومن تلك المفردات والمباني ما يُعرَف بـ (أسماء الأفعال).

وأسماء الأفعال هي ألفاظ مشهورة في لغة العرب، تستعمل بكثرة في كلامهم، غير أنها ذات طبيعة خاصة، أشكل على النحاة تصنيفها؛ إذ إنها تتصف بخصائص وعلامات شكلية مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف، فاختلط الأمر على النحاة في توصيفها وتصنيفها، فبعضهم قال إنها أسماء، وبعضهم قال إنها أفعال، وبعضهم قال إنها ليست أسماء ولا أفعالاً ولا حروفاً، بل هي قسم رابع من أقسام الكلام أسماه (الخالفة).

وقد أدى اختلاف النحاة حول (أسماء الأفعال) ومكانها من أقسام الكلام، وعدم تصنيفها على أسس ثابتة وحدود واضحة، إلى الاختلاف في توصيفها وتحديد علاماتها وخصائصها، وصعوبة فهم كثير من المتعلمين لأحكامها وتطبيقاتها في الواقع اللغوي؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة هذه الألفاظ، والبحث في خصائصها، بهدف معرفة موضعها الصحيح من أقسام الكلام، وهو ما توصلت إليه هذه الدراسة التي كشفت فيها عن وجاهة مذهب الكوفيين في اعتبار تلك الألفاظ أفعالاً اختلفت أو تخلفت عن بقية الأفعال في بعض السمات والعلامات الشكلية، لكنها لم تخرجها عن فعليتها؛ وعلى هذا الأساس ووفقاً لاعتبارات ترجيح كثيرة أُجْرِيَتْ هذه الدراسة تحت عنوان: (الأفعال المتخلفة في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) .

أ-أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على اختلاف النحاة حول تصنيف أسماء الأفعال وما نتج عنه من إشكال لدى الدارسين تمثل في صعوبة تعاملهم مع طائفة من الألفاظ وضعها البصريون قسراً في باب الأسماء، بناء على اعتبارات يصعب معها فهم أحكامها نظراً للخلط والالتباس الكائن في المصطلح نفسه (أسماء الأفعال)، كما تكمن أهمية الدراسة في بيان حقيقة أسماء الأفعال والعوامل التي ترجح مذهب الكوفيين في تصنيفها ضمن بابها النحوي الصحيح باعتبارها أفعالاً لا أسماء؛ ولأهمية ما سبق اختار الباحث هذا الموضوع كونه جديراً بالبحث والدراسة، لاسيما أنه لم يحظ من قبل بدراسة نحوية مستقلة.

ب-مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في عدد من التساؤلات أبرزها: ما هي أسماء الأفعال؟ وما الاعتبارات التي صنفت في ضوئها؟ وما الإشكال الذي نتج عن ذلك التصنيف؟ وما هو التصنيف الصحيح الذي يجب العمل به؟ وما أساب تسميتها أفعالاً متخلفة؟

ج-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم أسماء الأفعال، وتكوين فهم صحيح لها، ومعرفة الآثار المترتبة على تصنيفها، كما يهدف أيضاً إلى بيان مفهوم الخالفة ومصطلح الأفعال المتخلفة، والاعتبارات التي على ضوئها اعتُمد هذا المصطلح.

د-منهج البحث:

لعل عنوان هذه الدراسة وطبيعة موضوعها قد حددا طريقتها وأسلوبها، فهي دراسة وصفية تحليلية، ومنهجها هو المنهج الوصفي التحليلي.

هـ -خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تنتظم موضوعاته في العناصر الآتية:

* المقدمة: وفيها عرض للموضوع وأهميته ومشكلته وأهدافه ومنهجه وخطته.
* التمهيد: أقسام الكلام في العربية
* المبحث الأول: صورة الأفعال المتخلفة لدى النحاة

أولاً: تقسيمها بحسب الوضع والزمن:

أ –تقسيمها بحسب وضعها الدلالي:

ب –تقسيمها بحسب الزمن:

ثانياً: عملها ومواضع استعمالها في الكلام

أ –عمل الأفعال المتخلفة

ب –مواضع استعمالها في الكلام

* المبحث الثاني: الخالفة والأفعال المتخلفة

أولاً: ظهور مصطلح الخالفة

ثانياً: مصطلح الأفعال المتخلفة

* المبحث الثالث: مرجحات الفعلية على الاسمية

*** الخاتمة**

*** قائمة المصادر والمراجع**

أرجو أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة إلى مكتبتنا العربية، يفيد منها الباحثون في الدرس النحوي والمهتمون بخدمة العربية. والحمد لله على ما أعان ووفق وألهم وسدد.

تمهيد

أقسام الكلم في العربية

اختلف النحاة قديما وحديثا في تقسيم الكلام، الأمر الذي أدى إلى تعدد الشروط الضابطة لحدود كل قسم والعلامات التي تميزه عن غيره من الأقسام، وهذا ما أدى بدوره إلى اختلاف التعريفات والحدود، ومن ثم اختلاف في بعض القواعد وعدم اطراد تطبيقها في الواقع اللغوي.

وعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر في نقاشات النحاة القدماء حول تعريف الكلام وحدوده وأقسامه، فقد استقرت آراؤهم بالإجماع على انحصار الكلام في العربية في ثلاثة أقسام، هي: (الاسم والفعل والحرف)، جاء ذلك على لسان سيبويه والكسائي والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي والرماني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن الحاجب(١) وغيرهم، وقال الأشموني: " والنحويون مجمعون على هذا، إلا من لا يعتد بخلافه"(٢)، وقال الأزهري: "أجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف) وهي الكلمات الثلاث ولا رابع لها، وذهب أبو جعفر ابن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة؛ لأنه خلفٌ عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به"(٣).

ويرجع اختلاف النحاة حول تقسيم الكلام إلى أن بعضهم كان يراعي الأسس الشكلية في التقسيم، فيما كان بعضهم يراعي الأسس الوظيفية أو المعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك(٤)، وهو ما نتج عنه وجود تعريفات مختلفة لكل من الاسم والفعل والحرف، حيث نجد في كل تعريف منها نقصاً أو خللاً، من جهة عدم إحاطة التعريف بحدود كل قسم وسماته المميزة، ووجود تداخل في تلك الحدود والسمات بين قسم وآخر.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢/١، الصاحبي ص ٤٨، المقتضب ٣/١، الأصول ٣٦/١، الإيضاح العضدي ص٦، منازل الحروف ص٦٨، الكافية في النحو لابن الحاجب ص١١، شرح التسهيل ٣/١، شرح المفصل ٧٠/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٣٩/١.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٤/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٧١/١.

(٣) شرح الأزهرية ص ٤.

(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص٣٥.

فالاسم عند سيبويه هو "المحدَّث عنه"(١)، أي: المخبَر عنه، وعند المبرد هو ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس، وما صلح أن يكون فاعلاً، وما صلح لدخول حرف الجر عليه(٢)، ونُقل عن الكسائي قوله: "الاسم ما وُصف"(٣).

وبالنظر إلى هذه التعريفات مع استحضار كافة الأسماء المستعملة في العربية يمكن القول إن هذه التعريفات قد شابها خلل أو نقص من جهة عدم انطباقها أو اطرادها على جميع المفردات التي تندرج تحت باب الأسماء، فبعض الأسماء لا يُتحدث عنها، أي: لا يُخبَرُ عنها، مثل: كيف وعند وحيث وأين، وبعضها لا يقبل حروف الجر، ولا يوصَف، مثل إذا وأين، وبعضٌ منها لا يوصف ولا يُخبَرُ عنه ولا يقبل كثيراً من علامات الأسماء، مثل أسماء الأفعال، ووجه الخلل هنا أن هذه التعريفات استثنت ألفاظاً هي في عُرف النحاة أسماء لكنها لا تدخل ضمن حد الاسم؛ كونها لا تقبل أياً من علاماته أو بمعنى آخر لا ينطبق عليها التعريف العام للاسم.

ومثل ذلك وقع في باب الأفعال، فهي عند سيبويه "أمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ينقطع"(٤)، وأشهر ما قيل في تعريفه وعلاماته أنه ما دل على حدث مقترن بزمن، وما حَسُنت فيه تاء التأنيث، وما لا يقبل التثنية أو الجمع(٥)، وهذه التعريفات هي أيضاً غير مطردة؛ كونها لا تشمل جميع الأفعال؛ فهناك طائفة من الأفعال تخلو من الدلالة على الحدث، كالأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، ومن الأفعال ما لا تلحقها تاء التأنيث، كفعل التعجب وأفعال الاستثناء، كما أن بعض علامات الأفعال ليست مختصة بالأفعال وحدها؛ كعدم قبول التثنية أو الجمع، فهناك بعض الأسماء ومعها الحروف كلها لا تقبل التثنية ولا الجمع.

وكما اختُلف في تعريف الاسم والفعل اختُلف أيضاً في تعريف الحرف وتحديد علاماته، وأشهر ما قيل فيه إنه ما دل على معنى في غيره، وما لا يصلح معه شيء من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال(٦)، وهذا التعريف فيه بعض الخلل؛ لأن حد الحرف وتمييزه بكونه لا يقبل شيئا من

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٥/١، ٣٤٧، ٢٤٨/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١، ٢٧٦/٤.

(٣) ينظر: الصاحبي ص٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١٢/١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ص ٣٦، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٩/١، شرح شذور الذهب للجوجري ١٥٠/١، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، ص ١٤، معاني النحو ١٥٠/٢.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١٤٤/١، المرتجل في شرح الجمل ص٢٣.

علامات الأسماء ليس حداً مغلقاً على الحروف وحدها، بل هو حدٌ مفتوح يمكن أن تدخل فيه بعض الأسماء التي لا تقبل بعض علامات الاسم، كالأسماء التي لا يُتحدث عنها، مثل: كيف وعند وحيث وأين، والأسماء التي لا تقبل حروف الجر ولا توصَف، مثل: (إذا وأين)، والأسماء التي لا تقبل (أل) التعريف، مثل (كيف وقَطُّ وعَوْضُ)، والأسماء التي لا تقبل التنوين، مثل (كيف)، فلا فرق إذاً بين الحروف وهذه الأسماء، كونها تشترك مع الحرف في بعض الصفات.

وهكذا نجد أن هناك إجماعاً بين النحاة القدماء على التقسيم الثلاثي للكلام، لكنهم في الوقت نفسه اختلفوا في تحديد العلامات والسمات التي تميز كل قسم عن غيره، ما أوجد تداخلاً بين المواد أو المفردات التابعة لتلك الأقسام؛ لا سيما فيما يتعلق بحال طائفة من المفردات التي اختلف النحاة في تصنيفها، وهي ما اصطُلِح على تسميته بـ (أسماء الأفعال) التي هي موضع بحثنا؛ فهي عند البصريين أسماء، وعند الكوفيين أفعال، وبعضهم جعلها قسماً رابعاً من أقسام الكلام؛ الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في ذلك التداخل، والبحث في خصائص تلك المفردات، ودراستها وتحليلها؛ بهدف رَدِّها إلى موضعها الصحيح في القسم الذي يجب أن تكون فيه، وذلك ما سنتناوله في المباحث الآتية.

المبحث الأول

صورة الأفعال المتخلفة لدى النحاة

كي تخرج هذه الدراسة برؤية علمية صحيحة عن الأفعال المتخلفة، سنلقي في هذا البحث نظرة على الصورة التي عُرفت بها هذه الأفعال لدى النحاة، وذلك باستعراض العناصر التي تناولوها في كتبهم حول ما عُرِفَ بـ (أسماء الأفعال)، سواء من حيث تقسيمها ومحددات تصنيفها، أو من حيث عملها ووظائفها ومواضع استعمالها في الكلام.

أولاً: تقسيمها بحسب الوضع والزمن:

أ -تقسيمها بحسب وضعها الدلالي:

تنقسم أسماء الأفعال (الأفعال المتخلفة) بحسب دلالة وضعها إلى قسمين: أصيل ومنقول، فالأصيل: ما ظل على معناه الأصلي (فعلاً متخلفاً) مِن أولِ وضْعِه، ولم يستعمل من قبل في معنى آخر، نحو: شتان وصه ووي ومه وحي...إلخ، ويعرف هذا القسم عند النحاة بالمرتجَل(١).

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٨٦.

والمنقول: ما نقل من غيره، أي: ما وُضع من أول الأمر لمعنى، ثم نُقل منه إلى معنى آخر، وهذا القسم ينقسم أيضاً إلى أربعة أقسام(١)، هي:

١-المنقول من جار ومجرور، نحو: (عليك) بمعنى الزم، و(إليك) بمعنى تنحَّ، و(إليّ) بمعنى أَقبِل.

٢-المنقول من ظرف مكان، نحو: (دونك) بمعنى خُذ، و(مكانك) بمعنى اثبت، و(أمامك) بمعنى تَقدَّم، و(وراءك) بمعنى تأخر، و(عندك) بمعنى توقف.

وبعض المتأخرين من النحاة القدماء ومنهم الدماميني يرى أن نقل هذه الظروف عن أصلها واستعمالها أسماء أفعال لا وجه له ولا حاجة تقتضيه(٢)، وهذا الرأي استحسنه نحاة معاصرون، كالأستاذ عباس حسن في قوله: "قال بعض النحاة-وقوله سديد-لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف-مكانك-اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفا على بابه، باقيا على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل؛ لأن اعتباره منقولا إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه؛ كما لا يصح أن يقال: اسكت صه-الزم عليك-خذ دونك...أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجه عن الظرف إلى اسم الفعل، فإنه يصح أن يقال: اثبت مكانك، وتقدم أمامك، في حين لا يصح أن يقال: صه اسكت، كما تقدم...ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضا؛ لانطباق العلة عليهما كذلك"(٣).

ويرى بعض النحاة المحدثين أن المنقول عن الظرف أو عن الجار والمجرور ليس فعلاً ولا اسم فعل، وإنما هو ظرف حقيقي أو مضاف إليه بالأداة، ولكنه نُقِلَ إلى اسم الفعل أو ما نسميه الآن فعلاً متخلفاً عن طريق كثرة الاستعمال(٤) ، وفي ذلك يقول الدكتور المخزومي: "وأما ما كان ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة فليس من الأفعال ولا من أسماء الأفعال، ولكنها ظروف ترددت كثيراً في

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٩/١، شرح المفصل ٨٥/٣، أوضح المسالك ٤٨٥، شرح ابن عقيل ٣٠٤/٣، تمهيد القواعد ٣٨٩٢/٨، ارتشاف الضرب ١٤٤٢/٣، المقاصد الشافية ٥٠٧/٥، شرح التصريح ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/٣.

(٣) النحو الوافي ١٤٧/٤.

(٤) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤٢.

الاستعمال؛ فاستُغنِي معها عن ذكر الفعل وصارت تؤدي ما يؤديه الفعل من دلالة في أقصر لفظ وأسرع دلالة" [1].

٣-المنقول من مصدر، وهو نوعان:

الأول: مصدر استُعمل فعله، نحو رويدَ زيداً، فهو منقول من مصدر الفعل (أرود) بمعنى (أمهل) وهو "الإرواد" ثم صُغِّرَ هذا المصدر تصغير الترخيم فأصبح (رويد) فقالوا: رويد زيداً[2].

الثاني: مصدر أُهمِلَ فعله نحو(بله) بمعنى (دع) فهذا مصدر فعل مهمل وهو مرادف للفعل (دع) الذي ليس له مصدر من لفظه ولكن مصدره من معناه وهو(الترك) فقالوا: بله زيداً، أي: اترك زيداً أو دعه. وقد أشار ابن مالك إلى هذين النوعين في قوله:

والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا

كذا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... ويَعَمْلانِ الخفضَ مصدَرَيْنِ[3]

٤-المنقول من صيغة فعل الأمر (فَعالِ) نحو (حذارِ وتراكِ ونزالِ) بمعنى احذر واترك وانزل[4]، فهي في الأصل تستعمل في معنى الإنشاء الطلبي على صيغة (فعال) وهي صيغة أخرى لفعل الأمر إلى جانب الصيغة الأصلية (افعل)، لكنها نقلت عند القدماء إلى اسم الفعل بكثرة الاستعمال فاشتهرت به، وهو ما أنكره النحاة المعاصرون كالمخزومي وتمام حسان؛ إذ يرى المخزومي أن (فعال) صيغة حقيقة مستعملة في فعل الأمر الذي يجيئ على صيغتي (افعلْ) و (فعالِ)، ومعناهما طلب إحداث الفعل فوراً "وكلاهما مطرد صوغه من الثلاثي...إلا أن بينهما فرقاً، هو أن(افعل) يطابق المخاطب أو المأمور في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث، تقول: اكتب درسك واكتبي درسك، واكتبا واكتبوا واكتبن، وأن (فعال) يلازم حالة واحدة هي البناء على الكسر في جميع تلك الأحوال فيقال: حذار يا خالد، وحذار يا هند، وحذار يا رجال"[5].

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٢٨٧/٢، شرح شذور الذهب للجوجري ٧٠٧/٢، شرح الأشموني ٩٨/٣،

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٣/٣، شرح التصريح ٢٨٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٠٧/٣، شرح المفصل ٤٥/٣.

(٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤٢.

أما الدكتور تمام حسان فقد ذهب إلى أن الأَولى بصيغة (فعال) أن تلحق بقسم المصادر لأنها تشبهها في تأدية معنى الفعل ووظيفته(١)، وموقعها الأصلي هو موقع المصدر، وإنما نقلت منه إلى اسم الفعل بكثرة الاستعمال، وليس هو موقعها الأصلي.

ب –تقسيمها بحسب الزمن

تنقسم بحسب الزمن إلى ثلاثة أقسام(٢) هي:

أ–ما دل على الاستقبال، وهي المعروفة بأسماء فعل الأمر، وهي الأكثر وروداً في الكلام، ومنها: (صه، ومه، وحذار ونزال وآمين وحي وهيا وويه وحيهل وهلم وتعال وإيه). ويدخل تحت هذا القسم أيضاً كل ما كان منقولاً عن أصله من الظروف نحو: (مكانك وأمامك ووراءك وعندك)، أو المضاف إليه بالأداة نحو: (عليك وإليك وإلي)، وكذلك ما كان منقولاً عن مصدر نحو: (بله)(٣).

ب–ما دل على الحال، وهو المعروف باسم الفعل المضارع، وهو أقل وروداً من اسم فعل الأمر، ومنه (أف، وأواه، ووي)(٤).

ج–ما دل على الماضي، وهو قليل أيضاً، ومنه (هيهات، وشتان)(٥).

وقد لخص ابن مالك هذه الأقسام في قوله:

ما ناب عن فعل كشَتَّان وصَهْ ... هو اسم فعل وكذا أوَّهْ ومَهْ

وما بمعنى افْعَلْ كآمينَ كَثُرْ ... وغيرُهُ كَوَيْ وهيهات نَزُرْ(٦)

وكما رأينا فأسماء الأفعال التي نعتقد أنها أفعال متخلفة تأتي بمعنى فعل الأمر أكثر من مجيئها بمعنى الفعل المضارع أو الماضي؛ وسبب ذلك في رأينا هو أن أكثرها يدل على معاني أحداث لا يمكن تحققها إلا فيما يستقبل من الزمن، وذلك يُعَدُّ من سمات الأسلوب الإنشائي.

ثانياً: عملها ومواضع استعمالها في الكلام

أ –عمل الأفعال المتخلفة

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٢/٣، المقاصد الشافية ٥٠٠/٥، شرح التصريح ٢٨٦/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٥٠٠/٥،

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٠١/٥.

(٥) السابق.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٢/٣.

لا خلاف بين النحاة على أن ما سمي بأسماء الأفعال (الأفعال المتخلفة) تشبه في عملها الأفعال المتعدية أو المتطورة، فهي غالباً تعمل عمل الفعل الذي تدل عليه، فترفع مثله الفاعل، وتوافق فعلها في التعدي أو اللزوم، فإن كان فعلها متعدياً فهي متعدية مثله، وإن كان متعدياً بحرف جر فهي كذلك، وفي الحالتين يجب أن ترفع فاعلاً، فمن المتعدية كأفعالها: رويد وبله ودراك وحذار...الخ، قال الشاعر:

حَذارِ –بُنَيَّ – البَغْيَ لا تقربَنَّه حذارِ فإنَّ البَغْيَ وَخْمٌ مَراتِعُه(١)

ومن اللازمة: هيهات، أفٍّ، صَهٍ...الخ.

"وقد تأتي مسايرة الفعل – الذي تؤدي معناه – في التعدي واللزوم، نحو قولهم: حَيهلَ المائدةَ بمعنى: إيتِ المائدةَ، حَيهلَ على فعلِ الخير بمعنى: أَقْبِلْ على فعلِ الخير، وكذلك مثل (هَلُمَّ) فإنها تكون متعدية، كقوله تعالى: {هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ}(٢) بمعنى قرِّبوا وأحضِروا، وتكون لازمة، نحو قوله تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا}(٣) بمعنى اقتربْ وتعال" (٤).

أما فاعلها فيأتي على صورتين:

الأولى: أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً غالباً جوازاً كما في الأفعال المتخلفة الماضية، نحو: هيهاتَ وشَتَّانَ، ومنه قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُه(٥)

فهيهات: فعل ماض مرادفه بَعُدَ، والعقيق فاعله.

وقول الشاعر:

شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُورِهَا ... ويَوْمَ حَيَّانَ أخِي جابِر(٦)

فشَتَّانَ: فعلٌ ماضٍ بمعنى افترقَ، ويومي فاعله.

الثانية: أن يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً وهو الغالب في الأفعال الدالة على الحال والاستقبال، نحو أف وصه، فالفاعل في الأول، مستتر تقديره (أنا)، وفي الثاني مستتر تقديره (أنت)،

---

(١) البيت لسعد بن قرط بن سيّار في شرح شواهد المغني ١٨٦/١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٩/٣، المقاصد الشافية ٥٠١/٥، شرح الرضي ٩٩/٣، ١٠٠، النحو الوافي ١٥٦/٤.

(٥) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥.

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٦، ٣٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٦.

وهكذا نجد أن هذه الأفعال "قد احتفظت...بما للأفعال المتطورة من أحكام فأسندت إلى الفاعل كما يسند الفعل المتطور" (١).

ولعل في ظهور الفاعل فيما دل على الزمن الماضي ووجوب استتاره في الأفعال الدالة على الحال أو الاستقبال ما يشير إلى طبيعة هذه الأفعال وحالات استعمالها، فالإخبار بالفعل الدال على الزمن الماضي يحتاج إلى مؤكدات ومن هذه المؤكدات ظهور الفاعل وبروزه، إضافة إلى أن الفعل الماضي ليس فيه معنى التعبير عن الموقف الشخصي كما في حالة المضارع والمستقبل الذي لا يحتاج الكلام فيه إلى الإسهاب كما في حالة الماضي بل يحتاج إلى الإيجاز والاختصار لأن في الحال غنى عن الإطالة وبيان بالموقف ولأن أكثر الأفعال المتخلفة تؤدي معنى التعبير عن الموقف الشخصي وأكثرها يأتي في زمن الحال أو زمن الاستقبال بصورة أكبر لذلك كان استتار الفاعل في تلك الأفعال تعبيراً أو دلالة على عدم حاجتها للتأكيد والإسهاب لأنها في نفسها واضحة، وفيها بيان بحال الشخص وموقفه.

ب –حالات استعمالها في الكلام

عرفنا سابقاً أن نحاتنا القدماء ذكروا أن أسماء الأفعال (الأفعال المتخلفة) تَرِدُ كثيراً بمعنى الأمر، كصهْ ومهْ وآمين، ويَقِلُّ وُرُدُها بمعنى الماضي والمضارع، كشتانَ وهيهاتَ وأُوَّهْ وأُفٍّ (٢).

أما المحدثون فلم يقفوا عند نظرة القدماء إلى ما يَكثُرُ وُرُودُه مِن تلك الأفعال أو يَقِلُّ، بل نظروا إلى أحوال استعمالها في الكلام؛ فقالوا إنها جميعا تُستعمل في الأسلوب الإنشائي فقط، بما في ذلك القليل الوارد بمعنى الماضي والمضارع عند القدماء، وحجتهم أن الحالة التي يكون عليها المتكلم حين يستعمل فيها هذه الأفعال هي حالة انفعالية تأثرية يعمد معها المتكلم إلى التعبير عن موقفه الذاتي الانفعالي حيال أمرٍ ما، حتى ما كان منها في صورة الماضي والمضارع فإنها لا تخرج عن التعبير عن تأثر المتكلم أو انفعاله بموقف ما، وذلك ما يفهم من تعريفهم للخالفة التي تعد الأفعال المتخلفة من أهم صورها والتي سموها (خالفة الإخالة)(٣).

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤٢.

(٢) ينظر: ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٢/٣، المقاصد الشافية ٥٠٠/٥، شرح التصريح ٢٨٦/٢.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣.

فقد عرفوا الخالفة بأنها (كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري)[١]، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بالتعجب الذي يسمى في الإنجليزية[٢](***exclamation)***، فإذا قال القائل (هيهات السفر) فإنه يعبر عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد السفر، وهو في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائي فيه معنى التعجب، فكأن المعنى المراد التعبير عنه (ما أبعد السفر)، وهذا المعنى لا تؤديه الجملة الإخبارية (بَعُدَ السفر)، "ولعل النحاة حين فسروا (هيهات السفر) بمعنى (بَعُدَ السفر) لم يريدوا بالفعل (بَعُدَ) الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (كَرُمَ)، بل أرادوا به ذلك المحول إلى صيغة (فَعُلَ) التي تفيد معنى التعجب، فمثله مثل الفعل في قوله تعالى {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ}[٣]، و{سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا}[٤]، ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}[٥]، وفي قولهم: شتان بين الثريا والثرى. وكذلك من يقول (آه)، فإنه لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن ينشئ التألم به، وبذلك يكون الطابع الإفصاحي في هذه الأفعال جميعاً آتياً من معناها الإنشائي[٦].

ولم يكتف المحدثون بتأويل الإخبار في صيغ الأفعال المتخلفة (الماضية والمضارعة) بوجه ما من وجوه التأويل على الإنشاء كما سبق في تفسيرهم المعنى في (هيهات السفر)، بل قالو بجواز استعمال الأفعال المتخلفة الماضية والمضارعة في الأسلوب الإنشائي حتى بدون وجه للتأويل، و"حتى ما كان منها يسمى عند النحاة بأسماء الفعل الماضي كهيهات وشتان، وما كان يسمى بأسماء الفعل المضارع كأُوَّهْ، ذلك أن الفعل الماضي والمضارع قد يستخدمان في الإنشاء كما نقول: (رحمه الله ، ويرحمه الله) في الدعاء بمعنى اللهم ارحمه، فلا ينبغي إذاً أن يكون وصف النحاة للخالفة بأنها اسم فعل ماض أو مضارع حائلاً دون استعمالها في الإنشاء" [٧].

---

(١) السابق، وينظر: أقسام الكلام العربي ص٢٥١.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٥.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٣٦.

(٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٦، أقسام الكلام العربي ص٢٥٢.

(٧) أقسام الكلام العربي ص٢٥٢.

المبحث الثاني

الخالفة والأفعال المتخلفة

أولاً: ظهور مصطلح الخالفة

ظل التقسيم الثلاثي للكلام (اسم وفعل وحرف) زمناً طويلا لم يخالفه أحد من النحاة القدماء، على الرغم من وجود طائفة من الألفاظ التي شذت عن ذلك التقسيم في شكلها ووظيفتها، وهي التي أُطلق عليها (أسماء الأفعال)؛ وذلك بأخذها علامات وصفات ومميزات بعضها تختص به الأسماء وبعضها تختص به الأفعال، وظل الأمر كذلك حتى أوائل القرن السابع الهجري، حين ظهر مصطلح الخالفة الذي يُنسب إلى أبي جعفر بن صابر (ت٦٦٦هـ)، وإليه كان يشير أبو حيان في قوله- متحدثاً عن أسماء الأفعال-: "وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ولا أفعالاً ولا حروفاً، فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، ويسميها (الخالفة)، فهي قسم رابع من قسمة الكلمة"(١)، وإليه أيضاً أشار السيوطي في قوله: "الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه الخالفة"(٢)، وفي حديثه عن أسماء الأفعال صرح السيوطي بنسبة مصطلح الخالفة إلى أبي جعفر بن صابر، فقال: "وزعمها الكوفية أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان، وزعمها ابن صابر قِسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه الخالفة"(٣).

وهكذا جاء مصطلح الخالفة ليعد أول خروج على التقسيم الثلاثي، وذلك بجعل أسماء الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلام، ولم يقف الأمر عند رأي أبي جعفر بن صابر ومن وافقه من نحاة القرن السابع والقرون التالية له، فقد كان لهذا الرأي صداه في العصر الحديث؛ إذ ناصره وأخذ به بعض النحاة المعاصرين، كالدكتور مهدي المخزومي وتمام حسان وفاضل الساقي وغيرهم.

والمتأمل في ألفاظ أسماء الأفعال (الخالفة) سيجد فيها ما يفسر سبب اختلاف النحاة حول تلك الألفاظ وحيرتهم في تصنيفها وتحديد موقعها، ذلك أنهم وجدوا بين أيديهم ألفاظاً شذت عن الحدود النحوية التي وضعوها لأقسام الكلام الثلاثة، وهي ألفاظ مستعملة في لغة العرب، ولها شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب وأقوالهم، فـ(هيهاتَ وشَتّانَ وأُفٍّ وأُوَّاهٍ و وَيْ وصَهْ ومَهْ

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٨٩/٥.

(٢) الهمع ٢٥/١.

(٣) الهمع ١٠٤/٣، وينظر: شرح الأزهرية ص٤.

ونَزالِ وتَراكِ وحَذارِ وإليكَ ودُونَكَ وهَلُمَّ ورُوَيْدَ وحَيهلَ ومَنَاعِ وآهٍ وإيهٍ...إلخ) ألفاظ مشهورة بكثرة استعمالها وجريانها على الألسن، غير أن هذه الألفاظ بدت للنحاة ذات طبيعة خاصة؛ فقد أخذت سمات و خصائص تنتمي إلى كل من الاسم والفعل والحرف، فاختلط الأمر على النحاة في توصيفها وتحديد موقعها، حتى اضطرب عندهم مفهوم الحد النحوي، فالبصريون عندما قالوا إنها أسماء، قد أدخلوا على حد الأسماء ألفاظاً ليست منها، والكوفيون عندما قالوا إنها أفعال، أدخلوا على حد الأفعال ألفاظاً ليست منها، وهذا يعد اضطراباً في مفهوم الحد النحوي لدى الفريقين، ما يمكن معه وصف تلك الحدود بأنها مضطربة وغير ثابتة.

اعتمد البصريون على ما رأوه من خصائص الأسماء في تلك الألفاظ، فهي حسب رأيهم تقبل التنوين وهو من أهم خصائص الأسماء، كما أنكروا أن تكون أفعالاً لأنها لم تؤخذ من أمثلة الأفعال الحادثة خلافاً لما عليه سائر الأفعال، وهي أيضاً لا تدل بوضوح على الحدث والزمن معاً، كما أنها لا يتصل بها ما يتصل بالأفعال من ضمائر، ولا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة كما تتصل بالأفعال(١).

واحتج الكوفيون بما تحمله تلك الألفاظ من خصائص الأفعال، وهو العمل في غيرها كسائر الأفعال، كما أنكروا أن تكون من الأسماء؛ لأنها تفتقد كثيراً من خصائصها، فهي لا تقبل الإضافة ولا تقبل دخول حروف الجر عليها، ولا تقبل دخول أل التعريف، وهي أيضا لا تثنى ولا تُجمع، كما هو حال الأسماء(٢).

وواضح أن هذا الخلاف بين الفريقين يعبر عن إشكال لا يمكن إنكاره، فهل كان هذا الخلاف هو الذي دفع أبا جعفر بن صبر إلى اعتبارها قسماً رابعاً مستقلاً عن الأسماء والأفعال، وهل كان رأيه هذا مبني على التأمل وإعمال النظر في طبيعة تلك الألفاظ، ما أوصله إلى الاقتناع بتميزها عن الأسماء والأفعال والحروف في سماتها وخصائصها، لتستحق بتلك السمات والخصائص أن تكون قسماً رابعاً، أم أنه أراد برأيه هذا أن يخرج النحاة ودارسي النحو عامة من ذلك الخلاف الذي رأى أنه خلاف غير مثمر وغير ذي جدوى؟ وهنا يمكن القول إن كلا الأمرين واردان، على أن الباحث يرى أن ابن صابر لو لم يجد أمامه خلافا قائماً بين النحاة، ولم تعترضه مظاهر ذلك

(١) ينظر: الكتاب ٢٤١/١، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤٩٥/٥، المرتجل في شرح الجمل ٢٥٠، حاشية الصبان ص ١٥٤٦.

الخلاف متمثلة في الحجج التي صار على الدارس أن يستعرضها أو يستحضرها كلما مر به شاهدٌ أو مثالٌ لإحدى تلك المفردات أو الألفاظ، لما ذهب إلى جعلها قسما مستقلا، وبمعنى آخر لو أنه وجد اتفاقا بين النحاة على أن تلك الألفاظ هي أفعال أو هي أسماء أفعال لسلَّم بذلك ولما وجدنا له مذهبا مخالفا.

وقد أخذ بعض النحاة المحدثين بمذهب ابن صابر فجعلوا تلك الألفاظ مستقلة عن أقسام الكلام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وسبب ذلك كما يقول فاضل مصطفى الساقي: "أن هذه الألفاظ لا ينطبق عليها حد الاسم الذي أخذ به النحاة، ولا تَقبل علاماته الشكلية لتكون من الأسماء، ولا ينطبق عليها حد الفعل ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال، بل نعتقد أن لها سمات شكلية ووظيفية تختلف عن سمات الأسماء والأفعال وبقية الأقسام، تبرر إفرادها بقسم خاص قائم بذاته"(١)، يسمى (الخالفة)، أو (خالفة الإخالة)(٢).

ففقد عرفوا الخالفة بأنها: "كل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري"(٣)، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بالتعجب، فإذا قال القائل (هيهات السفر) فإنه يعبر عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد السفر، وعن معنى إنشائي فيه معنى التعجب، وبذلك يكون الطابع الإفصاحي في هذه الألفاظ جميعاً آتياً من معناها الإنشائي(٤)، ومرتبطاً بالحالة التي يكون عليها المتكلم حين يستعمل فيها هذه الألفاظ، فهي حالة انفعالية تأثرية يعمد معها المتكلم إلى التعبير عن موقفه الذاتي الانفعالي حيال أمرٍ ما، حتى ما كان منها في صورة الماضي والمضارع فإنها لا تخرج عن التعبير عن تأثر المتكلم أو انفعاله بموقف ما، لا يصلح للتعبير عنه غير هذه الألفاظ التي سميت بالخوالف(٥).

ثانياً: مصطلح الأفعال المتخلفة

مع إيماننا بفضل المدرسة البصرية وسبقها في وضع أصول النحو العربي وتشييد بنائه ويقيننا في سلامة مذهب البصريين ودقة منهجهم النحوي، إلا أن منطق العلم ومنهجية البحث العلمي

(١) أقسام الكلام العربي ص٢٥١.
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٣.
(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣، أقسام الكلام العربي ص٢٥١.
(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي ص٢٥٢.
(٥) ينظر: أقسام الكلام العربي ص٢٥٢.

تستلزم الحياد في دراسة الحقائق العلمية وتناول معطيات العلم وفرضياته، بعيداً عن كل بواعث الإعجاب والميول العاطفية، وهنا نقول: كان لسبق البصريين في تأسيس علم النحو العربي وإيمان باحثي اللغة قديما وحديثا بسلامة منهج البصريين وصحة مذهبهم في الدرس النحوي–كان لذلك أثره في فرض سطوة المذهب البصري على غيره من المذاهب، ابتداء من منطلقات التأسيس المتعلقة بأصول الاحتجاج ثم الحدود والمصطلحات النحوية وصولاً إلى الفروع والمسائل التطبيقية، وصار ذلك شعورا سائدا في الأوساط النحوية حتى بلغ مستوى من التقديس الذي يجب معه عدم النظر فيما خالفه فضلا عن الأخذ به.

وذلك ما حدث في مسيرة الدرس النحوي عند تناول الباحثين قضايا الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين سواء على مستوى التأصيل والتنظير أو على مستوى التطبيق، نُظر إلى رأي البصريين في كثير من القضايا النحوية على أنه الحق المطلق الذي لا رأي بعده، ومن ذلك رأيهم فيما اصطلحوا عليه بأسماء الأفعال، هذا المصطلح الذي فُرض على النحو العربي منذ نشأة النحو وإلى يومنا هذا، على ما فيه من خلل ظاهر يتمثل في صعوبة تعامل الدارسين مع طائفة من الألفاظ تم وضعها قسراً في باب الأسماء بناء على اعتبارات يصعب معها فهم قواعدها واستيعاب أحكامها نظراً للخلط والالتباس الذي يكمن ابتداء في تصور المصطلح نفسه (أسماء الأفعال)، فضلاً عن العناء في إدراك الأحكام المختصة بالألفاظ التابعة له؛ وما ذلك إلا لأن النحويين قد سلَّموا تسليماً تاماً بصواب المذهب البصري ووجوب العمل به في التصنيف والتقسيم.

وهنا نقول: أيهما أجدر بالاتباع في تصنيف تلك الألفاظ؟ أمذهب البصريين على ما فيه من بُعْدٍ وصعوبة؟ أم المذهب الكوفي الذي يسهل معه تصور تلك الألفاظ في موضعها الصحيح وضمن حدها النحوي دون عناء في التفكير ودون خطأ في التصور ودون تعارض مع المنطق اللغوي أو مع أصول ومنهجية البحث العلمي؟

فقد ذهب جمهور الكوفيين إلى أن ما أُسمي بأسماء الفعال هي أفعال؛ لدلالتها بنفسها على ما تدل عليه الأفعال وهو الحدث والزمان(١)، ولرفعها الفاعل ونصبها المفعول(٢)، و" كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف، فهي كليس وعسى ونحوهما"(١).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٥٩، تمهيد القواعد ٣٨٣٧/٨، شرح الأشموني ٣/ ١٩٥، شرح التصريح ٢/ ١٩٥، الهمع ١٠٤/٣، معاني النحو ٤١/٤.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٣٨٣٧/٨

ولعل من يمعن النظر في حقيقة تلك الألفاظ وخصائصها، ومن يتجرد في نظرته إليها بعيدا عن التعصب لهذا المذهب أو ذاك، وبعيدا عن التأثر بطغيان المذهب البصري وغلبة الأخذ به، ومن يَدَعْ لفطرته اللغوية وسليقته النحوية أن تحكمَ على تلك الألفاظ وتصنفها، سيجد أن مذهب الكوفيين فيها هو الحق الذي يجب اتباعه، والرأي الصائب الذي يجب الأخذ به، ولن يجد صعوبة في فهمه واستيعابه، وهو ما ذهبنا إليه في هذه الدراسة، فما سمي بأسماء الأفعال إنما هي أفعال شذت أو تخلفت عن نظيراتها من الأفعال لأسباب استعمالية وشكلية، وقد بني هذا الحكم استناداً إلى عدد من الأسس والاعتبارات التي ستناقش في المبحث الثالث من هذه الدراسة، وعلى ضوئها ترجح للباحث أنها ليست أسماء كما أنها ليست قسما رابعاً مستقلاً عن الأقسام الثلاثة.

أما مصطلح (الأفعال المتخلفة) الذي سميت به هذه الأفعال وجُعِلَ عنواناً لهذه الدراسة فهو مصطلح حديث النشأة، وقد أطلقه أحد النحاة المحدثين وهو الدكتور مهدي المخزومي[٢]، وذلك في سياق حديثه عما أسماه النحاة بأسماء الأفعال، حيث وصفها بالشذوذ والتخلف، مؤكداً أن " هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية كما قال الكوفيون، ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها ولا في صياغتها ولا في اتصالها باللواحق، من ضمير وتاء التأنيث"[٣]، ويؤكد المخزومي هذا الوصف بقوله: " أما ما كان على (فعالِ) فليس بشاذ، لأنه مطرد صوغه من كل فعل ثلاثي، وكونه مطردا يتعارض مع ما عليه هذه الأفعال من جمود وتخلف".[٤]

وهكذا بني مصطلح الأفعال المتخلفة على أسس واعتبارات وظيفية تؤديها هذه الأفعال المتخلفة، هي أقرب إلى وظيفة الأفعال منها إلى الأسماء، وإن لم تكن هي الوظيفة الكاملة للأفعال إلا أنها الغالبة عليها ولذلك سميت بالأفعال المتخلفة لعدم مواكبتها للأفعال في تمثل جميع سماتها وخصائصها وفي القيام بكامل وظائفها.

---

(١) ينظر: حاشية ابن عقيل ٢٧/١.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤٠.

(٣) السابق ص ١٤١.

(٤) نفسه.

المبحث الثالث

مرجحات الفعلية على الاسمية

سنعرض في هذا المبحث عدداً من المبررات والاعتبارات التي بموجبها ترجح للباحث الحكم على ما عُرِفَ بأسماء الأفعال أنها أفعال متخلفة، وهذه المبررات هي عبارة عن استنتاجات تم التوصل إليها بالنظر والتأمل في طبيعة تلك الألفاظ والبحث في خصائصها، والموازنة بين أقوال النحاة وآرائهم فيها، نوجزها في النقاط الآتية:

أولاً: أنه يصدق عليها التعريف الموضوع للفعل، وهو: ما دل على حدث مقترن بزمن، فهي تتصف بأهم الخصائص التي تميز الفعل عن الاسم، وهو الدلالة على الحدث والزمان معاً، مثلها مثل سائر الأفعال، فأما دلالتها على الحدث فأمر مقطوع به، وأما دلالتها على الزمان فأمرٌ واردٌ وإن لم يكن فيه إجماع، ويترجح القول بدلالتها على الزمان لاعتبارين، أولهما: كون القول بعدمه غير مقطوع به؛ فهو مما اختُلِف فيه، بمعنى أن من النحاة من يقول به، وهذا ما أكده الأشموني في قوله: "وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة"(١)، وثاني الاعتبارين أن تصور الحدث الذي يدل عليه اللفظ لا ينفك عن تصور حدوثه في زمن ما؛ إذ لا يمكن لحدثٍ أن يَحدث خارج الزمان، فوقوع الحدث يقتضي ارتباطه بالزمان الذي وقع فيه، ولا حجة للقياس بالقول إن المصدر يدل على الحدث دون الزمان؛ ذلك أن الحقيقة واحدة وهي أن تصور الحدث الذي يدل عليه اللفظ –اسمَ فعلٍ كان أو مصدراً– لا ينفك عن تصور حدوثه في زمن ما، فالزمان حاضرٌ في التصور مع الحدث وليس غائباً عنه، وقول النحاة بعدم دلالة المصدر على الزمان لا يُقصد به مطلق الزمان، وإنما يُقصد به الزمن المحدد أو المُعيَّن، وهو نوع الزمان من حيث كونه ماضياً أو مضارعاً أو مستقبَلاً(٢)، فكذلك هذه الأفعال فإنها تدل على الحدث والزمان، ونوع الزمان هو الذي يغيب عن التصور لا الزمان بمجمله.

ثانياً: من حجج القائلين إنها أسماء وليست أفعالاً، عدم اتصالها بضمير الفاعل، وهذه الحجة لا تلغي كونها أفعالاً؛ فدلالتها على الحدث باقية، ولكن خصوصية هذه الأفعال في الاستعمال اقتضت عدم اتصالها بالضمائر وجعلتْ دلالتها على الحدث مع عدم اتصالها بالضمائر أبلغ وآكد، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "إن فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، فـ(صَهْ) مثلاً آكدُ وأبلغُ في الزجر من (اسكت)، و (مَهْ) آكدُ وأبلغُ من انكففْ، و (حَيَّ) آكدُ وأبلغُ

(١) شرح الأشموني ٣/٩١.

(٢) ينظر: الهمع ١/٢٥.

من (أَقْبِلْ) وذلك لأنه يراد بها الحدث المجرَّد، ألا ترى أنها لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث، فلا يقال: صَهَا ولا صَهُوا، كما يقال: اسكتا واسكتوا، بل يقال بلفظ الإفراد دوما؛ وذلك اكتفاء بالحدث"[1].

والاكتفاء بدلالة هذه الأفعال على الحدث مع عدم اتصالها بضمير المحدِث إنما يكون لإيغال هذه الألفاظ في الفعلية، والتعبير عن معانيها من دون الحاجة لأي رابط أو دليل يؤكد فعليتها. إضافة إلى أن عدم اتصالها بالضمائر فيه إيجاز واختصار، وتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع دليل على ذلك[2].

ثالثاً: أن الخلاف قائم بين النحويين في تصنيفها، فالبصريون لم يُجمع عامتهم على القول إنها أسماء أفعال؛ إذ نجد منهم من يرى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء[3]، أما الكوفيون فهي عندهم أفعال حقيقية"[4]، وهناك من يرى أنها ليست أسماء وليست أفعالاً بل هي قسم رابع من أقسام الكلام.

ثم لو سلمنا جدلاً أنها أسماء على ما قال البصريون فمسماها غير محدد وغير ثابت، فهناك خلاف حول الأشياء التي هي أسماء لها، فقيل إنها أسماء لمعاني الأفعال، وقيل: إنها أسماء لألفاظ الأفعال، وقيل: إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال[5]، فعدم ثبات الاسمية فيها يدل على أنها ليست أسماء، بل هي أفعالٌ ومعنى الفعلية فيها ظاهرٌ وثابت لا يتغير.

وما دام الأمر مختلف فيه على هذا النحو يكون القول إنها أسماء أفعال أو أسماء لمعاني الأفعال أو أسماء لألفاظها أمراً غيرَ مؤكَّدٍ، فيجوز حينئذٍ مناقشته والاعتراض عليه، بل يجوز رده وعدم التسليم به.

وهنا نرى أن المعنى هو مدار الأمر في الألفاظ التي التبس تصنيفها أو اختُلِف فيه، ومنها ما سمي بأسماء الأفعال، فيجب حملُها على معناها؛ كون المعنى هو الوظيفة الأساسية للفظ، ولنا في ذلك مثال، وهو استعمال اللفظ المشترك بمعنيين مختلفين، نحو: يزيد ويعيش، فهما فعلان إن حَملا

---

(١) معاني النحو ٤٤/٤، وينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٤٩.

(٢) ينظر: المرتجل ص ٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٩١/٣.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٨/٣.

دلالة على الحدث، ويكونان أيضا اسمين إن حَملا دلالة على ذات، فبحسب معناهما في السياق يتحدد نوعهما، وهذا ما يجب أن تُعامل به ألفاظ أسماء الأفعال (الأفعال المتخلفة)، بأن تُحمل على المعنى الذي تؤديه، فنحو (عليك، دونك) يكونان فعلين إذا قلنا: عليك نفسَك، أي: الزمْ نفسَك، ودونَك الكتابَ، أي: خُذْه، ويكونان شبه جملة إذا قلنا: سلامٌ عليك، جلستُ دونَك، بمعنى: جلستُ قربَك(١).

رابعاً: الخلاف القائم في موضعها من الإعراب، قال الأشموني: "ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف(2)، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائمٌ الزيدان"(٣). إذن، فأمر الإعراب قائم على الخلاف، ولو كانت صفة الاسمية في هذه الألفاظ واضحة وغالبة على صفة الفعلية لما وقع الاختلاف حول إعرابها، قال الصبان معلقاً على قول الأشموني: "هذا الخلاف مبني على الخلاف الأول، فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هي عنها، كذا في التصريح والفارضي، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل"(٤).

وكما نلاحظ أن في الفقرة السابقة عدداً من الآراء والأقوال، ليس بينها سوى رأي أو قول واحد يمكن قبوله، وهو القول بأنه لا موضع لها من الإعراب كما هي طبيعة الأفعال؛ نظراً لوضوحه وعدم تكلفه، وما عدا ذلك مما ذُكِر من أنها تكون في محل رفع أو نصب فهو تكلفٌ وإغرابٌ لا وجه له ولا حجة، ولذلك لن نخوض فيه، وسنناقش قولاً واحداً وهو قوله: (ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه

---

(١) ينظر: اللمع ص٥٦، الجنى الداني ص٢٣، اللمحة في شرح الملحة ٤٤٨/١.

(٢) يقصد ابن مالك.

(٣) شرح الأشموني ٩٢/٣.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٨/٣.

بعضهم إلى الجمهور)، وفحوى هذا القول وخلاصته أنها أسماء أفعال، ولا محل لها من الإعراب! وهنا نقول: قد عرفنا مما اتُّفِق عليه أن الاسم إما أن يكون معرباً أو في محل من الإعراب، فكيف يقال إنها أسماء وليست معربة أو ليس لها محل من الإعراب!؟ ذلك ما لا نستطيع فهمه؛ إذ إن اللفظ إن لم يكن معرباً أو في محل إعراب فهو إما حرفٌ أو فعلٌ، وهي ليست حروفاً، كما أن ما جاء منها بمعنى المضارع–وهو قليل–لا تدخل عليه أدوات النصب أو الجزم، فلا مفر إذن من اعتبارها أفعالاً متخلفة جامدة ولا محل لها من الإعراب.

خامساً: ضعف الأساس الذي بني عليه تصنيفها والقول بأنها أسماء، وهو اعتبار الشكل دون المعنى، ومن ذلك قولهم: إن قسماً منها يقبل بعض علامات الاسم، كالتنوين، وذلك نحو: صهٍ وأفٍّ، والألف واللام، نحو: (النجاءك)[1]. وهذا الاعتبار هو اعتبار مبني على أساس الشكل فقط، أي: قبول التنوين و(أل) التعريف، واعتبار الشكل في التسمية أساس ضعيف بمقارنته مع الأساس المعنوي الذي يجب أن يكون التعويل عليه في تصنيفها، وهو معنى الحدث والزمان الذي تحمله أو تدل عليه، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاعتبار الشكلي يتعلق بعدد قليل من ألفاظ أسماء الأفعال، إذ إن أغلبها لا تقبل التنوين ولا (أل) التعريف، ولكن النحاة جعلوا دخول التنوين و(أل) على بعضها سبباً في إطلاق التسمية على جميعها.

ثم إن التنوين الذي يلحق بعضاً من هذه الأفعال –وهو من أهم ما تمسك به البصريون واحتجوا به على أنها أسماء –هو في الأصل عادة نطقية هدفها التسهيل والتخفيف، فضلاً عن أنه تنوين التكثير والزيادة في المبنى وليس تنوين التنكير الذي يختص بالأسماء، فالتنوين في نحو (صَهٍ، ومَهٍ، وأُفٍّ وآهٍ وأُوَّاهٍ) لم يخرج هذه الأفعال من فعليتها، لأنه ليس تنوين التنكير الذي تختص به الأسماء "ولكنه تنوين يلحق بعضها مما كان على حرفين لتكثير أصواتها، وإلحاقها بالثلاثي الذي صار الوحدة الكمية في العربية؛ ولذلك لم ينون مثل هيهاتَ وشتانَ ونزالِ، مما زاد بناؤه على حرفين"[2].

أما المعرف منها كالنجاءك، فيمكن حمله على أصله وهو المصدر المستعمل في التحذير والإغراء[3]، فقد ذكر الرضي أن الأَولى فيها "أن يقال: آنها باقية على المصدرية، إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال...[نحو] حذارك وحذارك عمراً، أي احذر عمراً حَذَراً، أو حذاراً،

(١) ينظر: معاني النحو ٤١/٤.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٤١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢١٣، تمهيد القواعد ٣٨٨٨/٨.

والنجاءك أي: انج النجاء، والكاف حرفٌ"[١]، وحتى لو اعتُبر اسم فعلٍ ودخلت عليه أل فدخولها شاذ، ولم يغير شيئا في حكمها ومعناها، فهو دخول لفظي أو شكلي يمكن رده إلى ضرورة أو عادة استعمالية تكون في باب الإغراء والتحذير، ويمكن حمله على دخول أل الموصولة على الفعل للضرورة، في نحو قوله: ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه [٢].

سادساً: بالنظر إلى أصل وضع هذه الألفاظ ومعناها واستعمالها، سنجد أنها أفعال تدل على الحدث والزمان كبقية الأفعال، غير أنها ولأسباب تتعلق بأصل الوضع والاصطلاح تخلفت أو شذت في بعض الخصائص عن نظيراتها من الأفعال الطبيعية الأخرى، لا سيما فيما يخص الجمود والتصرف، لكن جمودها لم يلغِ كونها أفعالاً حقيقية "كما قال الكوفيون، ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها ولا في صياغتها ولا في اتصالها باللواحق، من ضمير وتاء التأنيث"[٣]، وربما كان هذا هو أبرز الأسباب التي جعلت النحاة يخرجونها من قائمة الأفعال، يقول السامرائي: "وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها فسماها النحاة أسماء الأفعال...والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال، مع تأديتها معاني الأفعال، أمرٌ لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها" [٤].

وتخلُّف هذه الأفعال أو شذوذ صيغها له نظائر وأمثلة في العربية، نحو: نِعْمَ وَبِئسَ وعسى، فمذهب جمهور النحويين أنها أفعال[5]، مع أن فيها شذوذاً واضحاً عن الأفعال الطبيعة، سواء من حيث جمود الصيغة أو من حيث المعنى، فنِعم وبِئس مكسورا الفاء، ولا يوجد في الأفعال ما فاؤه مكسور، وهذه صورة من صور الشذوذ أو التخلف، وكذلك عسى، إنما هو بمعنى أرجو فهو يستعمل فعلاً بلفظه وهو آخذٌ معناه من غيره، وهذه هي طبيعة ما سمي بأسماء الأفعال، بل إن نِعمَ وبئسَ قد عدهما جماعة من الكوفيين اسمين[6]، ومع ذلك كله ظلت ضمن باب الأفعال، فلماذا تُعد

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٨٥/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٤/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٣٩/١.

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٤١.

(٤) معاني النحو ٤٠/٤.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١٦١/٣.

(٦) السابق نفسه.

نِعْمَ وبئسَ وعَسى أفعالا وفيها الكثير من التخلف والشذوذ عن خصائص الأفعال الطبيعية، ولا يُعد مثل هيهات وشتان وحذارِ وغيرها أفعالا كسابقاتها بل سميت أسماء الأفعال!؟

سابعاً: ضعف حجة القائلين بأنها أسماء لألفاظ الأفعال التي هي بمعناها، ووجه ضعف هذه الحجة أنها لم تُبن على تفسير أو تعليل يوضح سبب احتياج بعض الأفعال إلى أسماء تطلق عليها، نحو: (أَقْبِلْ واسكتْ واكْفُفْ واستجبْ وزِدْ وأَمْهِلْ وبَعُدَ وافترقَ...الخ)، ما حاجتها لأن تسمى بـ (هلمَّ، صَهْ، مَهْ، آمين، إيه، رويدَ، هيهات، شتّان)، ولماذا اختصت بهذه الخاصية دون بقية الأفعال، لماذا مثلاً لم يوضع للفعل (ادخلْ) و(ذَهَبَ) اسمان يُطلقان عليهما كما وُضع للفعل (أَقْبِلْ) اسم (هلمَّ) وللفعل (افترقَ) اسم (شتان)!؟ لا يوجد جواب أو تفسير مقنع لهذا.

وإذا كنا لم نجد تفسيراً لذلك، ألا يمكن القول: إن مجيء هيهات بمعنى بَعُدَ ورويدَ بمعنى أَمْهِلْ هو من باب ترادف الأفعال في المعنى، ما الذي يمنع ذلك!؟ والجواب: لا يوجد ما يمنع ذلك، فالترادف بين هيهات وبَعُدَ وبين رويدَ وأَمْهِلْ واضح، مثله مثل الترادف بين مضى وذَهَبَ، وبين أتى وحضرَ، فلماذا إذاً الذهاب إلى جعل (هيهات) اسما لـ (بَعُدَ) مع ما فيه من تكلفٌ ومشقة في الفهم والاستيعاب؟ وعدم القول بترادفهما على ما فيه من وضوح وسهولة في الفهم!؟ إن من ينكر ذلك كمن ينكر الترادف بين مضى وذَهَبَ، وبين أتى وحضرَ، وإذا كان الترادف بين بين هيهات وبَعُدَ يشبه الترادف بين مضى وذَهَبَ، فإن من يصر بعد هذا على أن هيهات اسم فعل بمعنى بَعُدَ، يلزمه قبول القول: إنَّ (أتى) اسم فعل بمعنى (حضر)، و (مضى) اسم فعل بمعنى (ذَهَبَ)، فهل يمكن قبول ذلك! وإذاً، لا مفر من قبول أن هيهات وشتان وأخواتهما هي أفعالٌ حقيقة وليست أسماء أفعال.

ثامناً: هناك أسماء شذت عن الخصائص العامة التي يعرف بها الاسم في العرف النحوي، مثل كيف وإذا وأين، فهي لا يخبر عنها كما يخبر عن الاسم، ولا توصف كما يوصف الاسم، ولا تقبل ألتنوين ولا أل التعريف، فلماذا بقيت في باب الأسماء ولم تعتبر قسماً مستقلا؛ لما فيها من شذوذ خالفت به ألفاظ الأسماء!؟ والحقيقة أنه لو نُظر إلى مثل هذه الاختلافات الحاصلة في أقسام الكلام، فجُعِل كل ما حَمَلَ اختلافا صنفاً أو قسماً مستقلا بذاته؛ لكثرت الأقسام وتعددت الأبواب وثقل كاهل النحو بمزيد من الأقسام والفروع التي لا حاجة لها، وهو ما يجعل اعتبار ما سمي بأسماء الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلام أمرا يثقل كاهل النحو ويرهق دارسيه.

الخاتمة:

اختلف النحاة قديما وحديثا حول أقسام الكلام، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعريفات والحدود وتعدد الشروط والعلامات الضابطة لحدود كل قسم، ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى عوامل كثيرة، أبرزها: كثرة المفردات اللغوية وتنوع المباني الصرفية، واستعصاء بعض المفردات على الانضواء في إطار قسم معين من أقسام الكلام، ومن تلك المفردات ما عرف بأسماء الأفعال.

وقد توصل البحث في تلك الألفاظ ودراسة خصائصها، إلى عدد من النتائج، أبرزها:

١- اختلط الأمر على النحاة في توصيف أسماء الأفعال وتصنيفها، فالبصريون يعدونها أسماء والكوفيون يعدونها أفعالاً، ويرجع اختلافهم هذا إلى الاختلاف في أسس تقسيم الكلام، وتنوعها بين أسس لفظية شكلية، وأخرى معنوية وظيفية، فتداخلت علامات أسماء الأفعال بين الاسم والفعل والحرف، ما دفع بعض النحاة المتأخرين إلى جعلها قسماً رابعاً من أقسام الكلام، أسماه الخالفة.

٢- نظراً لسطوة المذهب البصري على غيره من المذاهب لم يكتب لمذهب الكوفيين شيوعا، كما لم يجد مصطلح الخالفة قبولاً، فقد ظل التقسيم الثلاثي ثابتاً، وظل مصطلح أسماء الأفعال مفروضا على النحو العربي إلى يومنا هذا، الأمر الذي نتج عنه إشكال ولبسٌ في فهم مصطلح (أسماء الأفعال)، وصعوبةٌ في فهم الأحكام والقواعد الخاصة بالمفردات التابعة لهذا المصطلح.

٣- الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي الكوفيين، نظراً لسهولة تصوره من دون خطأ في التصور أو عناء في التفكير؛ فأسماء الأفعال هي في الأصل أفعال؛ لكونها تدل بنفسها على ما تدل عليه الأفعال وهو الحدث والزمان، ولاحتفاظها بأحكام الأفعال، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، والتعدي اللزوم.

٤- وصفها بالأفعال المتخلفة هو وصفٌ علميٌ دقيق، فهي أفعال حقيقية، لكنها تخلفت عن بقية الأفعال في بعض العلامات الشكلية، كالجمود، وعدم اتصالها باللواحق، ولها في ذلك نظائر في الأفعال.

٥- اعتبارها أسماء من دون أن يكون لها محل لها من الإعراب! يتناقض مع مفهوم الإعراب والبناء، فالاسم إما أن يكون معرباً أو في محل من الإعراب، وهذه الأفعال لا محل لها من الإعراب.

٦- يجب الاعتماد في تصنيفها على معانيها ووظائفها؛ لا على صورها اللفظية؛ حيث إن المعنى هو مدار الأمر في كل لفظ اختُلِف في تصنيفه.

٧- يرجع تخلفها إلى أسباب وعوامل تتعلق بأصل الوضع والاصطلاح. كما أن مجيأها بمعاني أفعال أخرى هو من باب ترادف المعاني.

٨- رأي بعض المعاصرين أنها قسم رابع من أقسام الكلام ليس جديداً؛ فهو امتداد لرأي بعض متأخري النحاة، ولا نراه وجيها؛ كون النحو يعاني من كثرة الأقسام التي أثقلت كاهله وأرهقت دارسيه.

قائمة المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ -١٩٦٩ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، (د.ت).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د/علي محمد فاخر وآخرِين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الأولى،٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، مصر، ١٩٣٦م.
- رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د. ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث العربي، القاهرة، الطبعة: العشرون،١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، نشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، (د. ت).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تقديم: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجَوجَري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تعليق وتذييل: أحمد ظافر كوجان والشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٩٦٦م.
- الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.
- كتاب اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن ابن الصايغ، تحيق: إبراهيم الصاعدي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٢م.
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرِين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧م.

- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٤م.
- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الخامسة عشرة، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).